

فتح الباري شرح صحيح البخاري

إليهم فإن الكبير إذا احتجب لم يحسن الدخول إليه بغير إذن ولو كان الذي يريد أن يدخل جليل القدر عظيم المنزلة عنده وفيه الرفق بالاصهار والحياء منهم إذا وقع للرجل من أهله ما يقتضي معاتبتهم وفيه أن السكوت قد يكون أبلغ من الكلام وأفضل في بعض الاحايين لأنه E لو أمر غلامه برد عمر لم يجز لعمر العود إلى الاستئذان مرة بعد أخرى فلما سكت فهم عمر من ذلك أنه لم يؤثر رده مطلقا أشار إلى ذلك المهلب وفيه أن الحاجب إذا علم منع الإذن بسكوت المحجوب لم يأذن وفيه مشروعية الاستئذان على الإنسان وأن كان وحده لاحتمال أن يكون على حالة يكره الاطلاع عليها وفيه جواز تكرار الاستئذان لمن لم يؤذن له إذا رجا حصول الإذن وأن لا يتجاوز به ثلاث مرات كما سيأتي إيضاحه في كتاب الاستئذان في قصة أبي موسى مع عمر والاستدراك على عمر من هذه القصة لأن الذي وقع من الإذن له في المرة الثالثة وقع اتفاقا ولو لم يؤذن له فالذي يظهر أنه كان يعود إلى الاستئذان لأنه صرح كما سيأتي بأنه لم يبلغه ذلك الحكم وفيه أن كل لذة أو شهوة قضاها المرء في الدنيا فهو استعجال له من نعيم الآخرة وأنه لو ترك ذلك لأدخر له في الآخرة أشار إلى ذلك الطبري واستنبط منه بعضهم إثارة الفقر على الغني وخصه الطبري بمن لم يصرفه في وجوهه ويفرقه في سبله التي أمر الله بوضعه فيها قال وأما من فعل ذلك فهو من منازل الامتحان والصبر على المحن مع الشكر أفضل من الصبر على الضراء وحده انتهى قال عياض هذه القصة مما يحتج به من يفضل الفقير على الغني لما في مفهوم قوله أن من تنعم في الدنيا يفوته في الآخرة بمقداره قال وحاوله الآخرون بأن المراد من الآية أن حظ الكفار هو ما نالوه من نعيم الدنيا إذ لا حظ لهم في الآخرة انتهى وفي الجواب نظر وهي مسألة اختلف فيها السلف والخلف وهي طويلة الذيل سيكون لنا بها إلمام أن شاء الله تعالى في كتاب الرقاق وفيه أن المرء إذا رأى صاحبه مهموما استحب له أن يحدثه بما يزيل همه ويطيب نفسه لقول عمر لاقولن شيئا يضحك النبي صلى الله عليه وسلم ويستحب أن يكون ذلك بعد استئذان الكبير في ذلك كما فعل عمر وفيه جواز الاستعانة في الوضوء بالصبي على المتوضيء وخدمة الصغير الكبير وأن كان الصغير أشرف نسبا من الكبير وفيه التجل بالثوب والعمامة عند لقاء الأكابر وفيه تذكير الحالف بيمينه إذا وقع منه ما ظاهره نسيانها لا سيما ممن له تعلق بذلك لأن عائشة خشيت أن يكون صلى الله عليه وسلم نسي مقدار ما حلف عليه وهو شهر والشهر ثلاثون يوما أو تسعة وعشرون يوما فلما نزل في تسعة وعشرين طنت أنه ذهل عن القدر أو أن الشهر لم يهل فأعلمها أن الشهر استهل فإن الذي كان الحلف وقع فيه جاء تسعا وعشرين يوما وفيه تقوية لقول من قال أن يمينه صلى

اﻟﻌﻠﻴﻪ ﻭﺳﻼﻡ ﺍﺗﻔﻖ ﺃﻧﻬﺎ ﻛﺎﻧﺖ ﻓﻲ ﺃﻭﻝ ﺍﻟﺸﻬﺮ ﻭﻟﻬﺬﺍ ﺍﻗﺘﺼﺮ ﻋﻠﻰ ﺗﺴﻌﻪ ﻭﻋﺸﺮﻳﻦ ﻭﺇﻻ ﻓﻠﻮ ﺍﺗﻔﻖ ﺫﻟﻚ ﻓﻲ ﺍﺋﺘﻨﺎﺀ ﺍﻟﺸﻬﺮ ﻓﺎﻟﺠﻤﻬﻮﺭ ﻋﻠﻰ ﺃﻧﻪ ﻻ ﻳﻘﻊ ﺍﻟﺒﺮ ﺍﻻ ﺑﺘﻼﺋﻴﻦ ﻭﺯﻫﺒﺖ ﻃﺎﺋﻔﻪ ﻓﻲ ﺍﻻﻛﺘﻔﺎﺀ ﺑﺘﺴﻌﻪ ﻭﻋﺸﺮﻳﻦ ﺃﺧﺬﺍ ﺑﺎﻗﻞ ﻣﺎ ﻳﻨﻄﻠﻖ ﻋﻠﻴﻪ ﺍﻻﺳﻢ ﻗﺎﻝ ﺑﻨﻲ ﺑﻄﺎﻝ ﻳﺆﺧﺪ ﻣﻨﻪ ﺃﻥ ﻣﻦ ﺣﻠﻒ ﻋﻠﻰ ﻓﻌﻞ ﺷﻴﺌﻲ ﻳﺒﺮ ﺑﻔﻌﻞ ﺃﻗﻞ ﻣﺎ ﻳﻨﻄﻠﻖ ﻋﻠﻴﻪ ﺍﻻﺳﻢ ﻭﺍﻟﻘﺼﻪ ﻣﺤﻤﻮﻟﻪ ﻋﻨﺪ ﺍﻟﺸﺎﻓﻌﻲ ﻭﻣﺎﻟﻚ ﻋﻠﻰ ﺃﻧﻪ ﺩﺧﻞ ﺃﻭﻝ ﺍﻟﻬﻼﻝ ﻭﺧﺮﺝ ﺑﻪ ﻓﻠﻮ ﺩﺧﻞ ﻓﻲ ﺍﺋﺘﻨﺎﺀ ﺍﻟﺸﻬﺮ ﻟﻢ ﻳﺒﺮ ﺍﻻ ﺑﺘﻼﺋﻴﻦ ﻭﻓﻴﻪ ﺳﻜﻨﻰ ﺍﻟﻐﺮﻓﻪ ﺫﺍﺕ ﺍﻟﺪﺭﺝ ﻭﺍﺗﺨﺬ ﺍﻟﺨﺰﺍﻧﻪ ﻻﺋﺌﺎﺕ ﺍﻟﺒﻴﺖ ﻭﺍﻻﻣﺘﻌﻪ ﻭﻓﻴﻪ ﺍﻟﺘﻨﺎﻭﺏ ﻓﻲ ﻣﺠﻠﺲ ﺍﻟﻌﺎﻟﻢ ﺇﺫﺍ ﻟﻢ ﺗﺘﻴﺴﺮ ﺍﻟﻤﻮﺍﻃﺒﻪ ﻋﻠﻰ ﺣﻀﻮﺭﻩ ﻟﺸﺎﻏﻞ ﺷﺮﻋﻲ ﻣﻦ ﺃﻣﺮ ﺩﻳﻨﻲ ﺃﻭ ﺩﻧﻴﻮﻱ ﻭﻓﻴﻪ ﻗﺒﻮﻝ ﺧﺒﺮ ﺍﻟﻮﺍﺣﺪ ﻭﻟﻮ ﻛﺎﻥ ﺍﻻﺧﺪ ﻓﺎﻭﺿﻼ ﻭﺍﻟﻤﺎﺧﻮﺯ ﻋﻨﻪ ﻣﻔﻀﻮﻻ ﻭﺭﻭﺍﻳﻪ ﺍﻟﻜﺒﻴﺮ ﻋﻦ ﺍﻟﺼﻐﻴﺮ ﻭﺃﻥ ﺍﻻﺧﺒﺎﺭ ﺍﻟﺘﻲ ﺗﺸﺎﻉ ﻭﻟﻮ ﻛﺜﺮ ﻧﺎﻗﻠﻮﻫﺎ ﺃﻥ ﻟﻢ ﻳﻜﻦ ﻣﺮﺟﻌﻬﺎ ﺇﻟﻰ ﺃﻣﺮ ﺣﺴﻲ ﻣﻦ ﻣﺸﺎﻫﺪﻩ ﺃﻭ ﺳﻤﺎﻉ ﻻ ﺗﺴﺘﻠﺰﻡ ﺍﻟﺼﺪﻕ ﻓﺈﻥ ﺟﺰﻡ ﺍﻻﻧﺼﺎﺭﻱ ﻓﻲ